

استجواب المشتبه في تورطهم بالإرهاب

(لسان حال الصحيفة)

صحيفة واشنطن بوست

9 مايو 2010

Questioning suspected terrorists

The Washington Post Newspaper

ترجمة: علي الحارثي

أصبح من المتعارف عليه أن الولايات المتحدة الأمريكية تخوض حرباً غير عادية في مواجهة قوى الإرهاب. ومع ذلك نجد أن استجابة إدارة الرئيس أوباما للمحاولات الإرهابية المحلية تتصف بأنها عادية دون استثناء: حيث يلقي القبض على المشتبه فيهم. وربما يتم استجوابهم دون قراءة حقوقهم في استثناء مبرر بالسلامة العامة. لتقرأ هذه الحقوق بعد ساعات ويتم توجيه الاتهام في محكمة مدنية. هذا النمط تم اتباعه مع النيجيري المتهم بمحاولة تفجير طائرة في سماء ديترويت عشية عيد الكريسماس. ومع فيصل شاهزاد المواطن الأمريكي المتهم بمحاولة تفجير سيارة ملغمة في ساحة (تايم سكوير) في نيويورك.

إننا لا نضم صوتنا هنا إلى جوقة الأصوات المنتقدة المصرة على معاملة كافة الإرهابيين المشتبه فيهم معاملة (المقاتل العدو): إنما نقول بأن نموذج فرض القانون في أمريكا. بما فيه من محاكمة في المحاكم المدنية. قد أثبتت الأيام أنه أداة فاعلة وقوية. وأن المحاكم الفيدرالية ينبغي أن تكون الملاذ المفضل للمواطن الأمريكي عند التفاضل: لكننا نتفاجأ برؤية إدارة أوباما وهي لا تعبأ كثيراً بانتهاج أساليب جديدة. مثل إمكانية تعريف المشتبه فيه على أنه (مقاتل عدو) بغرض السماح بإطالة مدة الاستجواب. وهو أمر من شأنه أن يساعد الاستخبارات على إحباط عمليات الإرهابيين وما يخططون له في المستقبل من هجمات.

إن هذه الظاهرة تعكس. جزئياً. العقلية التي تعمل وفقها إدارة أوباما: ففي شرح قدمه لنا مسؤولان في هذه الإدارة حول كيفية التعامل مع شاهزاد قالا بأن القانون يحظر مطلقاً احتجاز أي مواطن أمريكي على أساس أنه (مقاتل عدو): ولكن هذا غير صحيح. إذ ينص قرار

استجواب المشتبه في تورطهم بالإرهاب

المحكمة العليا الذي صدر في قضية (حمدي / رامسفيلد) عام 2004 على أن الحكومة تمتلك حق احتجاز أي مواطن أمريكي على أساس أنه (مقاتل عدو) إذا أُلقي القبض عليه وهو يقاتل مع طالبان في أفغانستان. وبهذا لم تمس المحكمة مشروعية قرار صدر إبان الحرب العالمية الثانية سمح للحكومة بمحاكمة أي مواطن أمريكي على أساس أنه (مقاتل عدو) إذا أُلقي القبض عليه في أمريكا وهو يخطط لتنفيذ عملية تخريبية لصالح النظام النازي في ألمانيا. لكن الغموض يحيط كلياً بإمكانية مباركة المحكمة العليا لمثل هذا الاعتبار في أية قضية راهنة. وربما كان هذا هو ما يشير إليه المدعي العام ايريك هولدر (Eric H. Holder Jr.) عندما أدلى برأي أكثر مصداقية بقوله مؤخراً: «القضاء لم ينخرط بعد في... في كل هذه المسائل».

مع ذلك فإن الوضع الراهن ليس مثالياً في كافة الحالات؛ فعلى سبيل المثال، يسمح استثناء «القنبلة المؤقتة المفعلة Ticking Time Bomb» للقوى الأمنية باستجواب المشتبه فيه قبل قراءة حقوقه، ويسمح بتقديم المعلومات المستقاة خلال هذه العملية إلى القضاء؛ لكن القوانين الحالية تنص على حق المشتبه فيه بقراءة حقوقه حالما ينتهي الخطر الداهم. فكم من الوقت تستمر فترة الاستجواب الخالية من قراءة الحقوق قبل أن تعتبر الحكومة قد خرقت الحقوق الدستورية للمشتبه فيه؟ لا أحد يعلم؛ فالقضاء لم يضع حدوداً زمنية لذلك، والكونغرس لم يتدخل في هذا الأمر.

إن على المشرعين ومسؤولي البيت الأبيض أن يعملوا سوياً على تشييد بنية أكثر عقلانية تستمد قلوبها من أنظمة قيد التطبيق في إسرائيل وعدة دول أوروبية، وهي تتمثل في السماح باستخراج المعلومات الاستخباراتية دون الإجماع على إيقاف الاستجواب عندما ينتهي تهديد الخطر الداهم. فعلى سبيل المثال: يمكن أن يكون هنالك عدد محدد من الأيام أمام السلطات لاستجواب المشتبه فيهم بالإرهاب. وقد يفرض عليها أن تخطر محكمة فيدرالية بهذا الاستجواب دون أن يعلم الناس بأمر الاعتقال كي لا يصل النبأ إلى أي مخرب محتمل؛ كذلك ينبغي أن يتقيد المستجوبون بكافة الضوابط المحلية والعالمية

استجابات المشتبه في تورطهم بالإرهاب

ضد التعذيب والمعاملة القاسية غير الإنسانية؛ وما أن تنتهي فترة الاستجواب ينبغي على السلطات أن تبت في ما إذا كانت الدعوى ستسير في طريق المحاكم الفيدرالية أم اللجان العسكرية؛ وفي حالات نادرة ينبغي أن تتمتع السلطات بالمرونة اللازمة للاستمرار في احتجاز أي مشتبه فيه يعتقد بأن خطورته تمنع إطلاق سراحه دون أن يكون هنالك أدلة كافية لمتابعة مقاضاته بأي من الطريقتين السابقتين. ومثل هذه الحالة ينبغي أن تكون عرضة لمراجعة قضائية دورية.

قد يكون مسؤولو إدارة اوباما محقين في معظم الحالات بشأن كفاية الأدوات الأمنية العادية في التعامل مع التحديات الصعبة للإرهاب المحلي. وهم يشيرون إلى التعاون الواضح الذي أبداه شاهزاد كدليل على أن احترام الحقوق الدستورية للمشتبه فيه لا يؤدي بشكل تلقائي إلى توقفه عن إعطاء المعلومات المفيدة. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: ماذا سيفعل هؤلاء المسؤولون عندما يواجهون مشتبهاً فيه أو ظرفاً تعجز فيه تلك الأدوات عن العمل؟ إن رفض الاعتراف بوجود بدائل مشروعة والنأي عن استكشافها إنما هو تصرف أحمق ويحمل في طياته خطراً كبيراً.